الغش والتدليس في العقود

دراسة مقارنة معمقة في التشريعات المصرية والفرنسية والجزائرية

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير القانوني والمحاضر الدولي في القانون

اهداء

الى روح امي وابي الطاهره

اللهم اغفر لهما وارحمهما واسكنهما فسيح جناتك

الى كل ضحية للغش خدعت بابتسامة مزيفة

الى القضاة الذين يفككون شباك الخداع لاسترداد الحقوق

الى المحامين الذين يحولون أدلة الكذب إلى أسلحة للعدالة

اهدى هذا العمل المتواضع

الفهرس

المقدمة العامة

الفصل الأول المفهوم الفلسفي والقانوني للغش والتدليس

الفصل الثاني أركان التدليس المادية والمعنوية

الفصل الثالث أنواع التدليس وأثره في إبطال العقد

الفصل الرابع النظام القانوني الفرنسي تطور مفهوم التدليس والنصوص الحديثة

الفصل الخامس النظام القانوني المصري المادة 125 واجتهاد محكمة النقض

الفصل السادس النظام القانوني الجزائري بين النص المدني والخصوصية المحلية

الفصل السابع التمييز الدقيق بين التدليس والغش الضريبي والصورية

الفصل الثامن عبء الإثبات ووسائل كشف الخداع القضائي

الفصل التاسع الآثار القانونية للتدليس البطلان والتعويض

الفصل العاشر التدليس في العقود الإلكترونية

والمعاملات الرقمية

الفصل الحادي عشر استراتيجيات الدفاع والهجوم للمحامي أمام القضاء

الفصل الثاني عشر رؤى مستقبلية وتشريعات مقترحة

الخاتمة النهائية

المراجع

المقدمة العامة

يُعد الغش والتدليس من أقدم آفات التعاملات البشرية وأكثرها خطورة على استقرار المعاملات التجارية والمدنية فهو يمثل هجوماً متعمداً على حرية الإرادة حيث يستخدم أحد الطرفين حيلًا وخدعًا ليوقع الطرف الآخر في خطأ جوهري يدفعه لإبرام عقد لم يكن ليوافق عليه لولا هذا الخداع تهدف هذه الدراسة

الشاملة إلى تفكيك بنية التدليس عبر عدسة ثلاث أنظمة قانونية كبرى فرنسا ومصر والجزائر مستكشفة الفروق الدقيقة في تعريف الركن المادي والمعنوي ومعايير الإثبات والآثار المترتبة تكمن خطورة التدليس في قدرته على اختراق مبدأ الرضا الحر وجعل العقد باطلاً أو قابلاً للإبطال مما يهدر الوقت والجهد ويخلق نزاعات معقدة ان التعامل مع قضايا التدليس يتطلب من المحامي ذكاءً في جمع الأدلة الخفية ومن القاضي فطنة في تمييز الخطأ الجوهري عن المبالغات التجارية العادية سيتناول هذا الكتاب اثني عشر فصلاً يغوص في أعماق النفس البشرية والقانونية مقدماً دليلاً شاملاً لا غنى عنه للممارسين القانونيين

الفصل الأول المفهوم الفلسفي والقانوني للغش والتدليس

ترجع جذور تجريم الغش إلى مبادئ العدالة الطبيعية التي ترفض الاستفادة من جهل الآخرين أو حسن نيتهم ففي القانون الروماني عرف التدليس السيء

ككل حيلة تستخدم للخداع وقد ميز الفقهاء بين تدليس موجب للبطلان وتدليس غير مؤثر الفلسفة القانونية للتدليس تقوم على حماية الإرادة الحرة للمتعاقدين فإذا كان الرضا مشوباً بخداع متعمد فإنه يفقد صفته كإرادة حقيقية في فرنسا تطورت النظرة للتدليس من مجرد عيب شكلي إلى ركن مستقل يهدم العقد وفي مصر والجزائر تأثر المفهوم بالفقه الإسلامي الذي اعتبر الغش محرماً بنص الحديث من غش فليس منا مما أضفى بعداً أخلاقياً ودينياً على التجريم القانوني المفهوم القانوني الحديث يجمع بين عنصرين سلوك مخادع ونتيجة ضارة هي وقوع المتعاقد في خطأ جوهري ان فهم هذا المفهوم هو المفتاح لتطبيق النصوص بشكل صحيح وتمييز التدليس عن مجرد الدعاية التجارية أو المبالغة المباحة

الفصل الثاني أركان التدليس المادية والمعنوية

لا يقوم التدليس بمجرد وجود كذبة بل يتطلب توافر أركان دقيقة أولًا الركن المادي ويتمثل في استعمال

وسائل احتيالية من أقوال أو أفعال أو حتى سكوت مقرون بظروف خاصة تجعله تدليساً ويشترط أن تكون هذه الوسائل جسيمة وكافية لإيقاع شخص متوسط الذكاء في الخطأ ثانياً الركن المعنوي وهو القصد الجنائي المدني أي نية الخداع والإضرار بالطرف الآخر لاستغلاله فإذا صدر القول عن حسن نية أو اعتقاد خاطئ من قائله دون نية الغش فلا يعد تدليساً ثالثاً ركن السببية أي أن يكون التدليس هو السبب المباشر في دفع المجني عليه للتعاقد لو علم الحقيقة لما تعاقد ان غياب أي من هذه الأركان يحول النزاع من تدليس إلى مجرد خطأ أو غبن بسيط ويجب على المحامي إثبات توفر الأركان الثلاثة معاً خاصة عنصر القصد الذي غالباً ما يكون الأصعب في الإثبات

الفصل الثالث أنواع التدليس وأثره في إبطال العقد

يصنف الفقه والقضاء التدليس إلى أنواع متعددة تحدد أثره القانوني أولًا التدليس الأصلي وهو الذي لولاه لما أبرم العقد أصلاً وهذا النوع يؤدي إلى بطلان العقد

بطلاناً نسبياً بناءً على طلب المتعاقد المغرر ثانياً التدليس العرضي وهو الذي حمل المتعاقد على قبول شروط مجحفة أو ثمن بخس لكنه كان سيتعاقد على أي حال وهذا النوع لا يبطل العقد بل يمنح الحق في التعويض فقط ثالثاً التدليس الصادر من المتعاقد نفسه وهو الأخطر والأكثر شيوعاً رابعاً التدليس الصادر من الغير وهنا تختلف التشريعات فبعضها يشترط علم المتعاقد الآخر بالتدليس ليبطل العقد وبعضها لا يشترط ذلك خامساً التدليس بالإيجاب عبر تقديم معلومات كاذبة والتدليس بالسكوت عندما يكون هناك واجب قانوني أو تعاقدي للإفصاح ان تحديد نوع التدليس هو الخطوة الأولى في رسم استراتيجية الدعوى وتحديد المطالب سواء كانت الإبطال أو التعويض

الفصل الرابع النظام القانوني الفرنسي تطور مفهوم التدليس والنصوص الحديثة

شهد القانون المدني الفرنسي تطوراً كبيراً في معالجة التدليس خاصة مع إصلاح عام 2016 حيث

نصت المادة 1137 الجديدة على ان التدليس هو خطأ يرتكبه أحد الطرفين بحيل أو مناورات تحمل الطرف الآخر على التعاقد ولو لم يفعل ذلك النص الجديد وسع نطاق التدليس ليشمل السكوت المتعمد عندما يكون هناك واجب بالإفصاح وفقاً للمادة 1137 الفقرة الثانية القضاء الفرنسي طور معايير دقيقة لتحديد جسامة الحيل مشترطاً أن تكون كافية لإيقاع شخص عاقل في الخطأ وليس فقط الشخص الساذج في قضية شهيرة اعتبرت المحكمة ان إخفاء عيب خطير في عقار مع العلم به يعد تدليساُ موجباُ للإبطال حتى لو لم يذكر البائع كذباُ صريحاً فالسكوت هنا يعادل القول الكاذب ومع ذلك يميز القضاء الفرنسي بين التدليس والمبالغات التجارية التي لا تعدو كونها أسلوباً تسويقياً مقبولاً ولا ترقى لمستوى الخداع الموجب للإبطال عبء الإثبات في فرنسا يقع على المدعي ويجب أن يقدم أدلة قاطعة على نية الخداع

الفصل الخامس النظام القانوني المصري المادة 125 واجتهاد محكمة النقض

تنص المادة 125 من القانون المدني المصري على انه يكون التدليس سبباً في بطلان العقد إذا استخدم أحد المتعاقدين من الحيل ما يحمل المتعاقد الآخر على إبرامه ولو لم يكن يستبرمه ويشترط للقضاء بالتدليس أن يكون صادراً من المتعاقد نفسه أو من نائبه
ويشترط أيضاً أن تكون الحيل جسيمة هذا النص يجمع بين الوضوح والمرونة اجتهاد محكمة النقض المصرية ثري جداً ومستقر على مبادئ هامة أولاًا الحيل يجب أن تكون جسيمة ومؤثرة في رضا المجني عليه وثانياً يجوز إثبات التدليس بكافة طرق الإثبات حتى لو كان العقد رسمياً ثالثاً السكوت قد يكون تدليساُ إذا اقترن بظروف تجعل منه وسيلة خداع مثل إخفاء عيب خفي في المبيع رابعاً إذا صدر التدليس من غير المتعاقد فلا يبطل العقد إلا إذا ثبت علم المتعاقد الآخر به في طعن رقم 300 لسنة 65 ق أكدت النقض ان مجرد الخطأ لا يكفي بل يجب توافر نية الغش واستعمال وسائل احتيالية وفي طعن آخر قررت ان إخفاء حقيقة أن الأرض موقع عليها نزاع قضائي يعد تدليساُ جسيماً يبيح الإبطال النظام المصري يعطي القاضي سلطة تقديرية واسعة في تقييم جسامة الحيل وتأثيرها على

الفصل السادس النظام القانوني الجزائري بين النص المدني والخصوصية المحلية

ينظم القانون المدني الجزائري التدليس في المواد من 93 إلى 95 والتي تشبه إلى حد كبير النصوص المصرية والفرنسية ولكن التطبيق القضائي في الجزائر يتسم بالصرامة خاصة في المعاملات العقارية والتجارية الكبرى المادة 93 تنص على ان التدليس سبب من أسباب البطلان إذا كانت الحيل المستعملة جسيمة الخصوصية الجزائرية تكمن في التشديد على الجانب الأخلاقي واعتبار الغش انتهاكاً للثقة العامة والنظام العام والآداب القضاء الجزائري يميل إلى توسيع مفهوم السكوت التدليسي ليشمل حالات عدم الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي يمتلكها طرف محترف تجاه طرف غير محترف مما يعزز حماية المستهلك مجلس القضاء الأعلى أكد في عدة قرارات ان الحيل لا تشترط أن تكون مادية بل قد تكون معنوية نفسية تستغل

جهل الضحية أو حاجتها الملحة كما ان التدليس في الجزائر قد يتداخل مع الجريمة الجزائية للنصب والاحتيال مما يفتح الباب أمام التداخل بين الدعوى المدنية والجنائية وهو ما يستغله المحامون بذكاء للحصول على أحكام أسرع

الفصل السابع التمييز الدقيق بين التدليس والغش الضريبي والصورية

يجب رسم حدود فاصلة بين التدليس كمسبب لبطلان العقود وبين مفاهيم قريبة أخرى أولًا التمييز بين التدليس والصورية ففي الصورية يتفق الطرفان على الكذب بينما في التدليس يخدع طرف طرفاً آخر ضد إرادته ثانياً التمييز بين التدليس والغش الضريبي فالأخير يتعلق بالتلاعب بالإقرارات أمام الدولة وقد لا يؤثر في صحة العقد بين الأفراد إلا إذا كان جزءاً من خطة تدليس شاملة ثالثاً التمييز بين التدليس والغبن الاستغلالي ففي الغبن يستغل طرف حاجة طرف آخر دون بالضرورة استخدام حيل خادعة بينما في التدليس

الوسيلة هي الخداع رابعاً التمييز بين التدليس والخطأ البسيط فالخطأ قد ينشأ من سوء فهم دون تدخل خارجي خادع ان هذه التمييزات ضرورية لتحديد الأساس القانوني للدعوى فالمطالبات والأدلة تختلف جذرياً بين دعوى التدليس ودعوى الغبن أو الصورية

الفصل الثامن عبء الإثبات ووسائل كشف الخداع القضائي

تعتبر معركة الإثبات في دعاوى التدليس من أصعب المعارك القانونية لأن النية والخداع أمور باطنية القاعدة العامة ان عبء الإثبات يقع على المدعي الذي يدعي وقوع التدليس وعليه إثبات وجود الحيل وصدورها من الخصم وقصدها الجرمي وتأثيرها في رضاه وسائل الإثبات متنوعة وتشمل المراسلات المكتوبة والإيميلات والتسجيلات الصوتية والمرئية والشهود والقرائن القضائية الخبرة الفنية تلعب دوراً محورياً خاصة في كشف العيوب الخفية في العقارات أو السلع التي تم إخفاؤها متعمداً في فرنسا ومصر والجزائر يجوز إثبات

التدليس بكافة الطرق حتى ضد المحتوى الرسمي للعقد لأن التدليس يفسد الرضا من أساسه من أهم القرائن التناقض في أقوال الخصم محاولة إخفاء وثائق معينة السرعة غير المبررة في إبرام العقد العلاقة الخاصة بين الأطراف التي سمحت بالخداع ان نجاح الدعوى يعتمد على قدرة المحامي على تجميع هذه القرائن في نسق منطقي يقنع القاضي بوجود نية الغش

الفصل التاسع الآثار القانونية للتدليس البطلان والتعويض

عند ثبوت التدليس تترتب آثار قانونية محددة أولاً بطلان العقد بطلاناً نسبياً أي ان للمتعاقد المغرر وحده الحق في طلب إبطال العقد خلال مدة تقادم محددة وهي خمس سنوات في معظم التشريعات ثانياً حق المتعاقد المغرر في المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحق به نتيجة التدليس سواء طلب الإبطال أم اكتفى بتنفيذ العقد مع التعويض ثالثاً إذا كان

التدليس صادراً من غير المتعاقد ولم يعلم به المتعاقد الآخر فإن العقد يصح ولكن يبقى حق المغرر في مطالبة الغير بالتعويض رابعاً في حال بطلان العقد يعاد الطرفان إلى الحالة الأصلية برد ما تم قبضه خامساً قد تترتب مسؤولية جنائية على المدلس إذا ارتقى فعله لمستوى جريمة النصب أو التزوير ان اختيار المسار القانوني المناسب سواء الإبطال أو التعويض فقط يعتمد على مصلحة الموكل والظروف المحيطة بالنزاع

الفصل العاشر التدليس في العقود الإلكترونية والمعاملات الرقمية

مع تحول العالم نحو الرقمنة ظهرت أشكال جديدة من التدليس تتحدى النصوص التقليدية أولًا التدليس عبر المواقع الوهمية التي تقلد علامات تجارية معروفة ثانيًا التدليس في وصف المنتجات عبر صور معدلة رقمياً تخفي عيوباً جوهرية ثالثًا استخدام برامج ذكية للتأثير على أسعار المزادات الإلكترونية رابعًا إخفاء شروط تعاقدية هامة في روابط طويلة لا يقرأها المستخدم

خامساً سرقة الهوية الرقمية للتعاقد باسم الآخرين
التشريعات في فرنسا ومصر والجزائر بدأت في التكيف مع هذه التحديات حيث اعتبرت ان الواجب بالإفصاح في البيئة الرقمية أشد وطأة نظراً لعجز المستهلك عن معاينة السلعة فعلياً القضاء بدأ في اعتبار ان عدم توفير معلومات واضحة وكاملة على المنصات الإلكترونية قد يرقى لمستوى التدليس بالسكوت ان إثبات التدليس الرقمي يتطلب أدلة تقنية متخصصة مثل سجلات الخوادم وعناوين الشبكة وتقارير الخبراء في الجرائم الإلكترونية

الفصل الحادي عشر استراتيجيات الدفاع والهجوم للمحامي أمام القضاء

للمحامي دور حاسم في قضايا التدليس عبر استراتيجيات مدروسة للهجوم يجب التركيز على إثبات عنصر القصد عبر كشف التناقضات في رواية الخصم واستخدام القرائن الظرفية القوية وطلب ندب خبراء لكشف العيوب المخفية وللمدعى عليه في دعوى

تدليس يجب الدفاع بنفي نية الغش وإثبات أن المعلومات كانت متاحة للمدعي أو أنه كان بإمكانه التحقق منها بسهولة ودفع بأن أي خطأ وقع هو خطأ شخصي من المدعي وليس نتيجة حيل كما يمكن الدفع بسقوط الحق بالتقادم أو بإجازة العقد ضمناً بعد اكتشاف التدليس ان فن المرافعة يكمن في رسم صورة ذهنية للقاضي تظهر المدعي كشخص يقظ لم يكن ليخدع لولا براعة الخصم في الخداع أو تظهر المدعى عليه كشخص صادق وقع في سوء تفاهم النجاح يعتمد على الإعداد المسبق وفهم سيكولوجية القاضي وطبيعة السوق الذي حدث فيه التعاقد

الفصل الثاني عشر رؤى مستقبلية وتشريعات مقترحة

مستقبل مكافحة التدليس يتطلب تحديثاً تشريعياً لمواكبة تعقيدات العصر أولاً ضرورة النص صراحة على واجب الإفصاح الإلكتروني وتفصيل العقوبات على التدليس الرقمي ثانياً توحيد معايير جسامة الحيل بين الدول الثلاث لتسهيل التجارة البينية ثالثاً تعزيز التعاون

القضائي في تبادل الأدلة الرقمية عبر الحدود رابعاً تطوير آليات الوساطة لحل نزاعات التدليس بسرعة قبل اللجوء للقضاء خامساً زيادة الوعي القانوني للمستهلكين والمتعاملين التجاريين بكيفية التعرف على علامات التدليس التوصيات تشمل إنشاء قواعد بيانات وطنية للعقود المشبوهة والمتعاملين الذين ثبت عليهم التدليس لمنعهم من تكرار الفعل ان الهدف هو خلق بيئة تعاقدية شفافة تقوم على الثقة المتبادلة وتقلل من فرص الغش

الخاتمة النهائية

إن دراسة الغش والتدليس عبر الأنظمة المصرية والفرنسية والجزائرية تكشف عن وحدة في المبادئ واختلاف في التطبيقات فجميعها تحمي الإرادة الحرة وتعاقب الخداع ولكن بدرجات متفاوتة من الصرامة والتفصيل ان التدليس يبقى تحدياً مستمراً يتلون بألوان العصر ويتطور بأساليب جديدة مما يتطلب يقظة دائمة من رجال القانون ان هذا الكتاب يقدم خريطة

طريق شاملة لفهم هذه الآفة القانونية آملاً أن يساهم في إثراء الفقه وتوجيه القضاء نحو أحكام أكثر عدالة ترد الاعتبار للصدق والأمانة في المعاملات وتصون حقوق الضحايا من براعة المحتالين

المراجع

الوسيط في شرح القانون المدني الجديد للعقود
الدكتور عبد الرزاق السنهوري دار النهضة العربية مصر

دور الالتزامات إصلاح 2016 فرنسوا تيري فيليب سيملر
إيف لوكيه دار دالوز فرنسا

احكام النقض المصرية في التدليس والغش

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير القانوني والمحاضر الدولي في القانون

حقوق الملكية محفوظة للمؤلف